



هذه 10 أسباب جعلتني أختار تركيا لمشاريعي الاستثمارية الجديدة



قاربت على انهاء عاميين منذ رحلتي لاستكشاف فرص جديدة للاستثمار في تركيا, والهدف منذ البداية كان لتوسيع الأعمال, والانفتاح على أسواق جديدة.

أما عن اختيار تركيا بالذات فكان لعدة أسباب:

- سهولة إنشاء شركة خاصة لغير الأتراك مع إمكانية تملكها 100%, مقارنة بقوانين دول أخرى, فخلال أسبوع وبجواز سفرك فقط تستطيع افتتاح حساب بنكي واستخراج رقم ضريبي وتأسيس شركتك الخاصة.

- تنوع مجالات وفرص الاستثمار ما بين السياحة والتجارة والصناعة والعقار وقطاع الخدمات والتجزئة والتجارة الإلكترونية.

- قوة وجهوية البنية التحتية للاتصالات والإنترنت, فخلال يومين يمكن أن يصلك خط إنترنت فايبر بسرعة 100 ميغا وبسعر شهري قرابة 35 دولاراً.

- جهوية وتنوع خدمات قطاع البنوك عن طريق الإنترنت, والدفع الإلكتروني وأجهزة السحب لنقاط البيع؛ حيث إنه من الطبيعي أن تجد كشكاً صغيراً أو عربة متحركة لشخص يقوم ببيع الساندوتشات مع توافر خدمة الدفع بطاقات الائتمان, كما تعد من الدول الأولى أوروبياً من ناحية انتشار بطاقات الائتمان بين أفرادها.

- البنية التحتية للعناوين وطرق الربط بالعنوان سهّلت عمليات شحن البضائع والبريد وكانت سبباً في ازدهار التجارة الإلكترونية فيها.

- سهولة تملك العقار للأجانب بملكية 100%, وهناك بعض الشروط الخاصة القليلة لعلّي أكتب عنها مقالاً منفصلاً, بسبب كثرة الأسئلة حول هذا الموضوع خصيصاً.

- تقع تركيا في المرتبة الـ18 عالمياً بين أقوى اقتصادات العالم, وتعد من الأوائل صناعياً بتوفير منتجات ذات جودة عالية.

- كبر حجم سوق المستهلك, فعدد سكان تركيا قرابة 80 مليون نسمة, يعيش منهم قرابة 20 مليوناً فقط في مدينة إسطنبول.

- قريبا ثقافياً وجغرافياً ما بين السوق والثقافة العربية وما بين السوق والثقافة الأوروبية, مما يسهل الانتقال منها وإليها والوصول لهذه الأسواق.

- مدينة اسطنبول -بحسب تقديري الشخصي- أجمل مدينة بالعالم, وتحتوي على مزيج من كل المدن الكبيرة والجميلة بالعالم, فهي تجمع ما بين الطبيعة والبحر والمناخ وعبق التاريخ وتقدم الحضارة وتنوع المواسم ما يجعلها من المدن التي لا تنام.

- الانفتاح نحو الدول العربية فلقد كانت روسيا تعد الدولة الأولى التي تقوم بالتعامل تجارياً مع تركيا, وتليها دول أوروبا, ومن ثم تأتي إيران والدول العربية في المرتبة الرابعة, ومؤخراً وبسبب التغيرات بالمنطقة, فلقد أصبح الانفتاح أكبر على الدول العربية.

- منذ بضع سنوات أصبح هناك توجه كبير من العرب بشكل عام والخليجيين بشكل خاص للاستثمار في تركيا في المجال العقاري, وافتتاح شركات وبدء التعاملات التجارية من استيراد البضائع.

- سهولة تعلم اللغة نسبياً - مقارنة بالألمانية مثلاً - حيث إنه بإمكانك تحطّي حاجز اللغة وتعلم أساسياتها بشكل مكثف خلال دورة 3 أشهر, والكثير من الكلمات إما نستخدمها بالعامية العربية (اللهجة الشامية واللهجة المصرية وبعض الكلمات باللهجات الخليجية) أو كلمات أصولها عربية.

- الدواء مدعوماً بشكل كبير وتصل أسعاره إلى 25% فقط من سعر نفس الدواء بنفس البراند الأجنبي, مما جرت في دول أخرى, مع أنني لا أعلم عن مدى تقدمها من ناحية التخصصات الطبية الدقيقة, ولكن في مجال السياحة الطبية أصبحت قبلة الكثيرين في مجال التجميل, وخصوصاً زراعة الشعر.

- العنصرية تكاد لا تذكر ومن السهولة أن تندمج بالمجتمع بشكل كبير مهما كان شكلك أو لونك, فلو استطعت التحدث ببضع كلمات فلن يميزك أي أحد, بالطبع ما عدا الأماكن السياحية التي يكثر فيها محترفو مهنة السياحة المتخصصون مثلاً بمعرفة الأجنبي أو العربي.

- الشعب تكافلي جداً, فتجدهم مساعدين لبعضهم البعض ويحنون على الفقير في الشارع, وظهر ذلك جلياً في بداية الأزمة السورية ووقوفهم مع الشعب السوري.

ولكي لا يتم الحكم على مقالي هذا بأنه مجرد ذكر للمميزات دون المرور على الصعوبات, التي أذكر منها:

- يقال عن الأتراك بأنهم شعب صعب التفاهم معه, ولعلي أرجع ذلك بسبب اللغة أولاً؛ حيث إن انتشار اللغة الإنكليزية يعد ضعيفاً.

- البعض قد يواجه النصابين في اسطنبول, وذلك منتشر في الأماكن السياحية, ولا ننس أن هذا منتشر في أغلب دول العالم, وخصوصاً المدن السياحية؛ حيث إن الأتراك أنفسهم يعبرون عن استيائهم من بعض الممارسات من البائعين وسائقي الأجرة في مكة المكرمة, طيب الله ذكراها.

- البيروقراطية الكبيرة في التعاملات الحكومية والورقية, ولعلي ذلك يرجع إلى عدم جهوية البلد لاستقبال هذا الكم الهائل من اللاجئين, ومن انتقل لها خلال السنتين الأخيرتين من الدول العربية التي بها الكثير من المشاكل.

- غلاء الأسعار, لربما مقارنة بالحياة بالسعودية فتعتبر الأسعار بالسعودية أرخص, ولكن لربما مؤخراً وبعد رفع الدعم الحكومي عن الكثير من الخدمات بالسعودية قد تكون الأسعار المعيشية متقاربة؛ حيث إن الضريبة في تركيا 8% على السلع الأساسية كالغذاء, و18% على المواد الاستهلاكية, وتصل فيما مجموعها على الشركات إلى 39% تقريباً أو أقل, ما زال الأمر غامضاً لديّ بخصوص الرقم الأخير.

هذا ما خطر في بالي حتى الآن, وأجبت أن أبدأ في مشاركتكم به في تجربتي الشخصية حتى اليوم.